

الى السيد وزير التجهيز والماء المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

تدبير توزيع الماء الصالح للشرب من طرف الجمعيات في الوسط القروي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
يُعتبر توزيع الماء الصالح للشرب مرفقا عموميا محليا يخضع تدبيره للمبادئ الأساسية للمرفق العام. والظاهر أن آلاف الجمعيات أسند إليها تدبير خدمة الماء الشروب في العالم القروي، في إطار اتفاقيات أحيانا، وفي أحيان أخرى في غياب أي إطار تعاقدى. حيث أن عدد السكان المستفيدين من هذه الخدمة التي تُؤمّنُها هذه الجمعيات يُناهز 4.5 مليون نسمة، أي حوالي ثلث ساكنة المجال القروي.

وإذا كان لا جدال في تثميننا للإسهام المواطنين لجمعيات المجتمع المدني في مجهود تعميم الحق في الولوج إلى الماء الشروب، إلا أننا نسألكم، السيد الوزير، عن كيفية مقاربتكم للفراغ القانوني الذي تتم في ظلّه هذه الممارسة التي تهم خدمة عمومية أساسية وحيوية؟ كما نسألكم عن تدابيركم لمعالجة آلاف الحالات التي يتم فيها الأمر دون أي تعاقد؟ وأيضا، نسألكم حول الإجراءات المُصاحبة التي تتخذونها على مستوى تتبع ومواكبة هذه الجمعيات؟
وتقبلوا، السيد الوزير المحترم، عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني